العدد 07
المجلد 01 السنة 2022

الأفاق للدراسات الإقتصادية **ISSN:** 2571-9769, **EISSN:** 2602-5051
الصفحات 226ـــ245

الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية لتمويل الاستثمار العمومي في الجزائر

Public Private Partnership as a tool to Finance Public Investment in Algeria

صلاح الدين بوسري
جامعة جيجل، الجزائر
Email : salaheddine.bousri@univ-jijel.dz

إلياس حناش•
جامعة جيجل، الجزائر
Email : i.hannache@univ-jijel.dz

مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة جيجل.

تاريخ الاستلام: 2022/01/ 04 تاريخ القبول: 18 /2022/03 تاريخ النشر : 01 /2022/04

ملخص:

نحاول في هذه الورقة البحثية إبراز واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر على ضوء المتغيرات الاقتصادية الداخلية والتجارب الدولية، وتقديم الفرص الاستثمارية المتاحة وفق النموذج والتي من شأنها تفعيل آلية الشراكة مع القطاع الخاص كأحد أبرز الخيارات المطروحة أمام الحكومة الجزائرية في الوقت الراهن لمواجهة الانكماش وشح الموارد.

خلصت دراستنا إلى نجاعة الشراكة بين القطاع العام والخاص في توفير التمويل وتخفيف الضغوط على الميزانية العامة، من خلال إدماج مزيد من رأس المال الخاص في مشاريع الاستثمار العمومي بما يساهم في تنشيط الاقتصاد ورفع معدل النمو.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، القطاع العام، القطاع الخاص، الاستثمار العمومي، البنية التحتية.

Abstract:

The aim of this research paper is to emphasis the public partnership (PPPs) as a financing model who can provide resources and respond to the budgetary requirements, among mobilization and integration of private capital in the economic process in the light of international experiences.

The PPPs finance model is a efficient tool allow to surpassing deficit, hence the PPPs implementation can be applied in Algeria to solve the insufficiency resources and the inefficiency of public investment.

Keywords: partnership, public & private sector, public investment, infrastructure.

• المؤلف المرسل: إلياس حناش

I. تمهيد:

يتزايد اهتمام الدول والحكومات بتعزيز فرص الاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص التمويلية والإدارية والتقنية في تطوير وتوسيع أصول البنية التحتية والخدمات العامة في عديد القطاعات كالطاقة، والمياه، والصرف الصحي، والاتصالات، والنقل، وغيرها، ويكتسب هذا التوجه أهمية بالغة في الجزائر التي تواجه تحديات في تمويل الإنفاق الحكومي لتطوير وتوسيع البنية التحتية وتلبيةً الطلب المتزايد على الخدمات العامة. في هذا الإطار، تطرح الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كأحد البدائل المتاحة لسد الفجوة التمويلية وتعبئة موارد إضافية لبناء شراكات استراتيجية فاعلة مع القطاع الخاص وإدماجه في العملية التنموية، ترتكز على مبادئ النجاعة والفعالية والاقتصاد.

وتعد الشراكة بين القطاع العام والخاص آلية فعالة بيد الدول والحكومات لدعم الاستثمار في مجالات البنية التحتية والاتصالات والكهرباء والطاقة والنقل والمياه، وامتدت إلى قطاعات خدمية على غرار الصحة والتعليم، وكلها تتطلب رصد ميزانية معتبرة وموارد ضخمة من الصعب على الحكومة توفيرها، ومع زيادة الفجوة التمويلية بسبب انهيار أسعار النفط منذ 2014 واستمرارها لمستويات قياسية عام 2019 و2020. أمام هذه الوضعية، أصبح لزاما التأسيس للشراكة بين القطاع العام والخاص والتركيز عليه كبديل تمويلي لسد عجز الموازنة العامة وضمان استمرارية الخدمة العمومية وتطوير المرفق العام في الجزائر.

لا تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام في الجزائر الـ 10% ، أكثر من 70% عبارة عن قروض حصلت عليها المؤسسات الخاصة من البنوك العمومية في إطار التدابير المتخذة لتشجيع الاستثمار الخاص، وبهذا تكون نسبة مجهود القطاع الخاص الفعلي لا تتعدى 30 %، وهي أرقام تؤكد أن الناتج الخام في الجزائر يرتكز أساسا على دعم الاستثمار الحكومي العام (بوحفص، 2016).

1. **إشكالية الدراسة:** من هذا المنطلق، نحاول في عرضنا اللاحق الإجابة على الإشكالية التالية:

- **هل يمكن اعتبار الشراكة بين القطاع العام والخاص خيارا ناجعا وفعالا في الجزائر لتنفيذ مشاريع الاستثمار العمومي وتقديم الخدمة العمومية؟**

2. **فرضيات الدراسة:** للإجابة على التساؤل الرئيسي تم صياغة الفرضية التالية:

- **تملك الجزائر فرصا كبيرة لتجسيد آلية الشراكة مع القطاع الخاص والتي بإمكانها التخفيف من الضغط الكبير على الموازنة العامة، والرقي بالاقتصاد المحلي ودعم سياسة التنويع الاقتصادي من خلال زيادة معدل إدماج رأس المال الخاص في الاقتصاد الوطني.**

3. **أهداف الدراسة:** نحاول من خلال بحثنا هذا طرح أحد الحلول المنتهجة والمطبقة على مستويات عدة عبر العالم، و استخلاص نتائج النموذج على المديين القصير والطويل والنظر في إمكانية تطبيقه محليا في إطار إيجاد الحلول البديلة لمواجهة مشاكل عجز الموازنة وضعف كفاءة الاستثمار الحكومي.

4. **أهمية الدراسة:** تبرز أهمية هذا البحث في توفير بعض البيانات المساعدة والمساهمة في تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص وإبراز مختلف النشاطات التي يمكنها أن تحتضن هذه الفكرة وتجسدها واقعيا

في ظل هكذا ظروف، ليس حلا مؤقتا فحسب، بل وتكريسها كاستراتيجية طويلة المدى لتعبئة موارد أكبر ودمج المزيد من رأس المال الخاص المحلي والأجنبي في تمويل الاستثمارات العامة.

5. **منهجية الدراسة:** قمنا باستخدام الوصفي التحليلي الذي يساعدنا في جمع وتحليل بيانات متعلقة بتجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تنشرها مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية في طريقنا لبناء نموذج الدراسة وطرح الأفكار حولها.

6. الدراسات السابقة:

* **دراسة** سميرة كرمين، جامعة معسكر، 2019 بعنوان: الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية، والتي لخصت بعض التجارب الدولية الناجحة في تطبيق هذا النموذج في الدول المتقدمة والنامية، والتي أعطت نتائج أحسن في الدول المتقدمة خلافا للدول النامية ومنها الجزائر.

* **دراسة** مطاي عبد القادر وبن الدين جمال، جامعة الشلف، الجزائر، 2017 بعنوان: الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشروعات البنية التحتية –نظام BOT نموذجا- والتي أكدت فعالية النموذج في تجسيد المشاريع التنموية للبنية التحتية عبر العالم ومساهمتها في تخفيف عجز الموازنة العامة.

* **دراسة** حاكمي بوحفص، جامعة وهران، الجزائر، 2016 تحت عنوان: الدروس المستخلصة من تجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالإشارة إلى حالة الجزائر، والتي تطرق فيها لمزايا الشراكة كنموذج فعال بناء على التجارب الدولية المحققة، والتأكيد على إمكانية نجاحها محليا من خلال بذل مزيد من الجهود لإرساء نموذج محلي.

تتشابه دراستنا مع هذه الدراسات التي مست واقع بعض قطاعات الشراكة بين القطاع العام والخاص، كما أكدت بعض النتائج المتوصل إليها، في حين اختلفت عنها في كون دراستنا تناولت واقع أكبر عدد من قطاعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع تقديم مقترحات لتفعيل الفرص المتاحة في هذا المجال.

أولا: الإطار النظري لآلية الشراكة بين القطاع العام والخاص.

1. مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص.

يشهد العالم في العقود الأخيرة توجه الحكومات مطردا نحو إقامة شراكة مع القطاع الخاص في سبيل تمويل، إنجاز وتشغيل مختلف مشاريع البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة (The wold bank, 2018, p. 13)، مستهدفة مزايا الفاعلية والجودة والشفافية ومبادئ الحكم الراشد، وفي إطار هذا النوع من الشراكة يتقاسم الشركاء المخاطر، كما يعملون سويا للوصول إلى النجاعة والفعالية، وهنا تكون هذه العلاقة أكثر تعقيدا من مجرد عقد أو صفقة عادية(Grimesey & K.Lewis, 2019, p. 105) ، وتصف عبارة "الشراكة بين القطاع العام والخاص" ذلك النوع من العلاقة بين هيئة عامة تسمى الشريك العمومي وهيئة خاصة تدعى الشريك الخاص وقد يكون محليا أو أجنبيا (Asian Developing Bank, 2011, pp. 1-2).

الشراكة بين القطاع العام والخاص هي صيغة تعاقدية تستهدف توفير الخدمة العمومية، وتمثل مزيجا بين الطرق التقليدية لتمويل النفقة العامة والخصخصة بمفهومها الصريح (Caselli, Corbeta, & Vecchi, 2015, pp. 1-2)، وبهذا تتعدى الشراكة بين القطاع العام والخاص الرؤية الضيقة كصيغة تعاقدية لتقديم خدمة أو

إنجاز مشاريع البنية التحتية، في توجه استراتيجي لبناء مناخ أعمال جذاب لتشجيع الاستثمار أي أن الشراكة بين القطاع العام والخاص تتعدى تلك الرؤية الضيقة كصيغة تعاقدية لتقديم خدمة عمومية أو إنجاز مشاريع البنية التحتية، في توجه استراتيجي بهدف لبناء مناخ أعمال جذاب لتشجيع الاستثمار.

تعريف مجموعة البنك الدولي: الشراكة بين القطاع العام والخاص عقد طويل الأجل بين هيئة عمومية وشريك خاص بهدف تنمية و/أو تسيير مرفق عمومي أو تقديم خدمة عمومية، وبموجب هذا العقد يتحمل الشريك الخاص جزءا هاما من المخاطر والمسؤوليات المتعلقة بالتمويل، الإنجاز والتسيير، كما أن حقوقه المادي تتوقف على مدى الفعالية والنجاعة المحققة(The world bank, 2017, p. 5) .

تعريف صندوق النقد الدولي: تمثل الشراكة بين القطاع العام والخاص تلك الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص تقديم أصول وخدمات البنية التحتية التي تقدمها الحكومة (بنكوس و ذوادي، 2020، الصفحات 51-62).

2. أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص.

تندرج المزايا الاقتصادية لهذا النموذج في ثلاث محاور رئيسية تمثل أهدافا وغاية للعملية في حد ذاتها ويمكن حصرها في(Asian Developing Bank, 2011, p. 9) :

أ- تعبئة وإدماج رأس المال الخاص في مختلف عمليات الاستثمار وما له من انعكاسات إيجابية ودوره الكبيرة في حل المشاكل التمويلية وخلق الديناميكية المطلوبة للعملية التنموية.

ب- تعظيم الفاعلية والنجاعة وصقل القطاع العمومي بخبرة الشريك الخاص من خلال تحديث آليات الرقابة والإدارة في إطار الحوكمة والشفافية نقل التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة إلى القطاع العام.

ت- نقل المخاطر والمسؤولية الإدارية والتنظيمية واقتسامها مع الشريك الخاص على المدى البعيد بما يسمح بتقليص فاتورة الصيانة والمتابعة تعزيز مبادئ الإفصاح والمساءلة بما يسمح بتطوير طرق الإدارة والتسيير.

3. تطور الشراكة بين القطاع العام والخاص عبر العالم.

تلعب الشراكة بين القطاع العام والخاص دورا حيويا في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال إشراك رأس المال الخاص في تمويل المشاريع وتحويل المخاطر الناجمة عنه (بنكوس و ذوادي، 2020، الصفحات 51-62)، وتتعدد المناهج التنموية المعتمدة حديثا تبعا للفكر الاقتصادي السائد (راسمالي، اشتراكي) إضافة إلى مناخ الأعمال العام والإمكانات المادية والتمويلية المتوفرة والتي تتمايز بين الدول المتقدمة والنامية، كما أن الدولة الواحدة يمكنها تنويع ومزج سياسات مختلفة تبعا لطبيعة الاستثمار والظرف الاقتصادي والأهداف المسطرة، فتلجأ إلى الخصخصة، أو الاستثمار الأجنبي المباشر، أو الإنفاق العمومي الممول من طرف الميزانية العامة للدولة....، غير أنه توجد نوع من الخدمات الضرورية والتي تدخل ضمن المهام التقليدية للدولة ويتطلب إدارتها ومراقبتها خدمة للسياسة الاجتماعية والاقتصادية العامة ، وتشمل عدة قطاعات كالنقل، المياه، التعليم، الصحة، الكهرباء، مشاريع البنية التحتية وغيرها.

شهدت آلية الشراكة بين القطاع العام والخاص تطورا على الصعيد الدولي منذ ثمانينيات القرن الماضي، وزاد توسعها في العقدين الأخيرين وتبنها من طرف الدول النامية التي وجدت فيها متنفسا حقيقيا لتعزيز البنية

التحتية وجذب الاستثمار الخاص، ويعكس الجدولين المواليين هذه المعطيات(The world bank, 2020, p. 5) ، ونلاحظ من خلاله استقرارا نسبيا في قيمة الإستثمارات الدولية بمشاركة القطاع الخاص وفق صيغة PPP فوق معدل 100 مليار دولار سنويا، أما عدد المشاريع المجسدة فيفوق معدلها 300 مشروع سنويا، ولو أننا نلاحظ تراجعا خلال سنة 2020 نتيجة لتداعيات أزمة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي .

شكل رقم (01): تطور الاستثمار الدولي بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص 2011-2020.

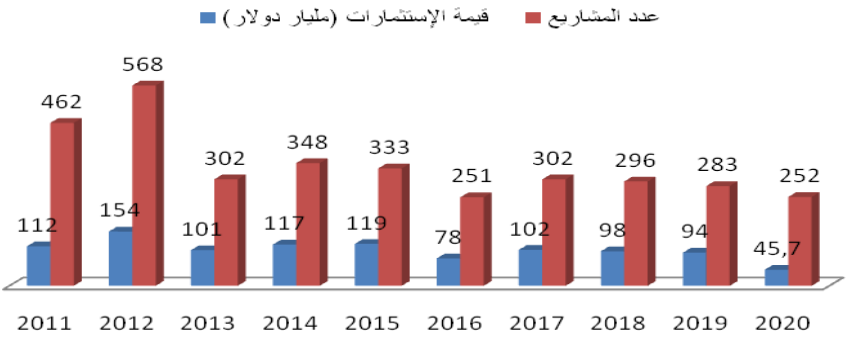

المصدر: (Theworldbank, 2020, p. 6)

إن اتساع وتعاظم التزامات وما قابلها من شح الموارد وضعف الإمكانات، يحتم على الدولة إشراك القطاع الخاص في المسار التنموي والاستفادة من فائضه المالي وخبرته وكفاءته بما يضمن سد الفجوة التمويلية، وزيادة الفعالية للمشاريع العامة(Maatalla, 2021) ، وتشير بعض التقارير الدولية أن معدل التأخر في إنجاز المشاريع العمومية في الجزائر يتجاوز 24 شهرا، هذا ما ينعكس مباشرة على تكلفة إنجاز المشروع التي تتراوح بين 10% و20% حسب طبيعة المشروع (Bessahli, 2020).

الرسم التخطيطي الموالي يوضح آلية تدفق رأس المال لمشروع ما في مقارنة بين التمويل التقليدي المكفول على عاتق ميزانية الدولة، وصيغ الشراكة بين القطاع العام(Grimesey & K.Lewis, 2019, p. 105) ، حيث يمكن التمييز بين ثلاث مراحل وهي:

في المرحلة I : وعند تمويل المشروع من ميزانية الدولة فإنها تتحمل كافة التكاليف والتي تغطي نفقات الدراسات والإعداد والإشراف والإنجاز (النقطة أ)، بينما في حالة لجوئها إلى إشراك القطاع الخاص، فلا تتحمل سوى قسط صغير يقابل حقوق الدراسات والإستشارات (النقطة ب).

شكل رقم (02): تدفق رأس المال إلى مشاريع وفق صيغة الشراكة بين القطاع العام والخاص.

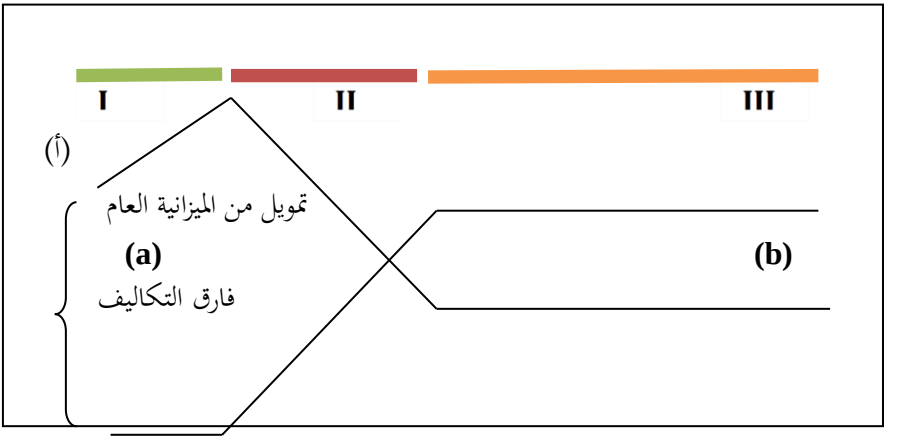

المصدر: (Grimesey & K.Lewis, 2019, p. 105)

في المرحلة II: تبدأ تكاليف المشروع في الانخفاض مع وضعه حيز الخدمة، مع بقاء تكاليف الصيانة والتسيير والإدارة ولكن بصفة متناقصة في حالة مشروع ممول من الميزانية العامة، أما في حالة الشراكة فنلاحظ بداية زيادة تكاليف المشروع تبعا لنسبة نقل الملكية إلى الدولة، غير أن هذه التكاليف تبقى مقبولة كونها تعاقدية ومتفق عليها مسبقا.

في المرحلة III : تتقاطع مستويات التكاليف بين الصيغتين، حيث تنخفض في صيغة المشروع الممول من الميزانية العامة وترتفع في الآلية الأخرى (الشراكة)، وهذا راجع إلى إتمام نقل الملكية للدولة وتحويل أعباء تسيير وإدارة المشروع بالكامل على عاتق الدولة وانسحاب الشريك الخاص بعد انقضاء الفترة التعاقدية، والملاحظ أن الفارق في تكاليف المشروع يمكن حسابه كفارق المساحة بين المنطقتين **(a)** و**(b)**، وكلما كانت مساحة **(a)** أكبر من مساحة **(b)** نقول أنه من مصلحة الدولة الدخول في شراكة مع القطاع الخاص والعكس صحيح.

4. عجز الميزانية وتحديات التمويل في الجزائر.

تواجه الجزائر تحديات جمة للوفاء بمتطلبات التنمية المحلية وتوفير الخدمة العمومية لتحقيق الرفاه الاجتماعي، نتيجة انكماش سوق النفط العالمية وما لحق بها من تذبذبات عميقة أثرت بشكل سلبي على الموازنة العامة للدولة، واستنفاذ مدخرات صندوق ضبط الإيرادات واحتياطات الصرف الأجنبي، كما أن سياسات التقشف والتمويل غير التقليدي المتبعة بين سنوات 2016-2020 أثبتت فشلها، ضف إلى ذلك انهيار سعر صرف الدينار بأكثر من 30% في غضون ثلاث سنوات (2018-2020)، كل هذا شكل ضغطا متزايدا على الموازنة العامة للدولة.

إن هشاشة البنية الاقتصادية وضعف النسيج الصناعي في ظل اقتصاد ريعي متراجع و ضعف مستويات الاستثمار الأجنبي نتيجة عدم كفاءة مناخ الأعمال المحلي، كل ذلك جعلت التنمية المحلية رهينة للإنفاق العمومي، الذي تقلص بشكل كبير خلال السنوات الماضية تحت ضغط عجز الميزانية، ولتجاوز هذه

الفجوة التمويلية أو تخفيضها على الأقل كان لزاما التفكير في آليات جديدة تسمح بتعبئة موارد إضافية، ومن هنا نوجه أصابعنا مباشرة إلى رأس المال الخاص وطرق إدماجه في الاستثمار المحلي، خاصة في مجالات تطوير وتوسيع البنية التحتية والتي تعد أهم متطلبات جذب الإستثمار، حيث حظيت باهتمام كبير في برامج التنمية المطبقة في الجزائر مؤخرا، غير أنها تواجه تحديات متصاعدة لتمويلها وصيانتها وإدارتها في ظل شح الموارد المالية وعجز الميزانية العامة الذي أصبح مزمنا (بدوي و اسماعيل، 2020، صفحة 20).

شكل رقم (03): تطور الموازنة العامة للدولة بين 2000-2021 (مليون دينار جزائري).

السنة	التسيير	التجهيز	المجموع
2000	830 085	346 010	1 176 095
2001	948 760	503 600	1 452 360
2002	1 053 366	548 978	1 602 344
2003	1 141 686	699 424	1 841 110
2004	1 200 000	720 000	1 920 000
2005	1 255 273	750 000	2 005 273
2006	1 283 447	1 347 988	2 631 435
2007	1 477 667	2 048 815	3 526 482
2008	2 363 188	2 519 003	4 882 191
2009	2 661 258	2 813 317	5 474 575
2010	3 446 000	3 022 861	6 468 861
2011	4 291 181	3 981 381	8 272 562
2012	4 925 110	2 820 417	7 745 527
2013	4 335 614	2 544 206	6 879 820
2014	4 714 452	2 941 714	7 656 166
2015	4 972 278	3 781 449	8 753 727
2016	4 807 332	3 176 848	7 984 180
2017	4 591 842	2 291 374	6 883 216
2018	4 584 462	4 043 316	8 627 778
2019	4 954 476	3 602 682	8 557 158
2020	4 893 439	2 929 673	7 823 112
2021	5 314 507	2 798 525	8 113 032
المجموع	70 045 423	50 231 581	120 277 004

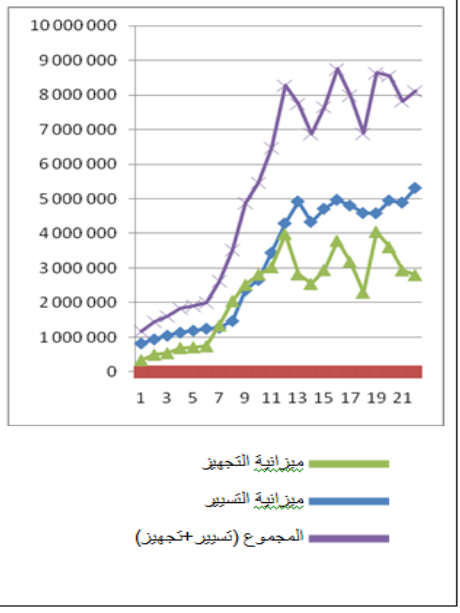

المصدر: المديرية العامة للميزانية (http://mfdgb.gouv.dz)

في الجدول أعلاه استعرضنا تطور الموازنة العامة للدولة في الفترة الممتدة بين 2000 و2021، بحيث تعطينا صورة واضحة عن تذبذب مستويات تمويل المشاريع العمومية منذ سنة 2011 بعد عرفت ارتفاعا ملموسا بين سنتي 2000-2010، وكل ذلك مرده إلى تحسن الوضع المالي للجزائر وانتعاش سوق النفط الدولية (عرفي، 2020، صفحة 61)، في عام 2011 زاد الضغط على الموازنة العامة وأصبحت ميزانية التسيير تستنزف نسبا عالية بعد تطبيق نظام الأجور الجديد، وعمقت الصدمة البترولية لعام 2014 عجز الموازنة وانعكس مباشرة على مخصصات التجهيز العمومية والتي تراجعت بصورة واضحة، إن ما تم ملاحظته بين سنتي 2017-2018 من زيادة في مستويات ميزانية التجهيز ما هو إلا نتيجة ظرفية لتطبيق برنامج التمويل غير التقليدي الذي

وجدت فيه الحكومة آنذاك متنفسا، غير أنه سرعان ما زال بزوال أسبابه لتعود حالة العجز والتراجع مع سنة 2019 حتى اليوم.

إجمالا، تمثل ميزانية التجهيز ما يضاهي 40% من النفقات العامة للدولة خلال عقدين من الزمن بقيمة إجمالية قدرها: 50.231.581 مليون دينار، أي ما يعادل حوالي 700 مليار دولار أمريكي (تم حساب هذه الأرقام بناء على معدلات صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال هذه السنوات اعتمادا على معطيات ومعدلات سعر الصرف الرسمية المقدمة من طرف بنك الجزائر في الفترة 2000-2021)، هذا الرقم الخيالي والذي لم يعطي النتائج المرجوة على الأرض يجبرنا على ضرورة إعادة النظر في آليات التنمية وتمويل المشاريع العمومية في الجزائر التي تفتقر للفعالية والاقتصاد والشفافية.

ثانيا: الشراكة بين القطاع العام والخاص كخيار لدعم الاستثمار العمومي.

1. الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر، بين الواقع والمأمول.

تشير الدراسات والتقارير الصادرة عن مؤسسات التمويل الدولية إلى أن احتياجات تمويل البنية التحتية كبيرة نسبياً، و يُقدّر البنك الدولي الحاجة إلى استثمار حوالي 4,5% من الناتج المحلي الإجمالي لتعزيز البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ومن بينها الجزائر، وتؤكد هذه التقديرات بشكل عام إلى أن هناك ارتفاع في احتياجات تمويل البنية التحتية (بدوي و اسماعيل، 2020، صفحة 9). وفي ظل ضيق الحيز المالي وارتفاع مستويات الدين العام، يتزايد الاهتمام بتوسيع خيارات تمويل البنية التحتية والخدمات العمومية، و تتمثّل أبرز الاتجاهات إلى جذب القطاع الخاص للدخول في شراكات معه والاستفادة من إمكانياته التقنية في بعض القطاعات الحيوية مثل النقل والطاقة، وبدأت مشاركة القطاع الخاص في تمويل الأصول والخدمات العامة تشهد انتعاشاً ملحوظاً في الدول العربية، ووصلت قيمة مشاريع الشراكة بين القطاعين إلى 224مليار دولار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2019 (بدوي و اسماعيل، 2020، صفحة 10).

إن توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق بداية تسعينيات القرن الماضي وما صاحبه من تعديلات جوهرية في النظم والقوانين، حيث أصبح للقطاع الخاص مكانة في العملية الإنتاجية وتم رفع احتكار الدولة للإستثمار، ما حتم على الجزائر ضبط آليات جديدة لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، كالخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبصفة خاصة في مجال تطوير البنية التحية وتشغيلها وتقديم بعض الخدمات العامة ذات الطابع الاستراتيجي والحساس. ويمثل الجدول الموالي ملخصا لأهم المشاريع المجسدة في الجزائر في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص.

جدول رقم (01): أهم المشاريع في الجزائر في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص بين 1990-2020.

القطاعات	عدد المشاريع	قيمة الاستثمار (مليون دولار)
المطارات	**1**	0
الكهرباء	**5**	2 492
تكنولوجيا الاتصال	**2**	834
النفايات الصلبة	**2**	22
الغاز الطبيعي	**2**	3 470
الموانئ	**3**	125
السكة الحديدية	**1**	161
المياه والصرف الصحي	**14**	2 082
المجموع	**30**	9 186

المصدر:)البنك الدولي متاحة على الموقع (http://ppi.visualization.org

الجدول السابق يعطينا نظرة واضحة عن واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر، بحيث تم تنفيذ ثلاثين (30) مشروعا بقيمة إجمالية قدرها 9,186 مليار دولار أمريكي موزعة على مختلف القطاعات، وحلت قطاعات الطاقة في المركز الأول بمجموع 5,962 مليار دولار أمريكي من إجمالي الاستثمارات، وتوزعت بين قطاعي الغاز الطبيعي (3,470 مليار دولار) والكهرباء (2,492 مليار دولار)، أي ما نسبته 65% من إجمالي الاستثمار ترجمتها سبعة (07) مشاريع. كما جاء قطاع المياه والصرف الصحي في مرتبة متقدمة، ليحوز على 14 مشروعا موزعة على محطات تحلية المياه، وإدارة شبكات المياه الصالحة للشرب بقيمة إجمالية قدرها 2,082 مليار دولار أمريكي (22,66%). ثم يأتي قطاع الموانئ بثلاثة مشاريع قيمتها 125 مليون دولار تمثلت في توسيع مدرج الحاويات بكل من ميناء جن جن بجيجل، ميناء بجاية وميناء مستغانم. هذه المشاريع تتوزع على قطاعات عدة وفترات متعددة ما يبين أن الجزائر وإن لم تعتمد على هذه الآلية بشكل أساسي لتمويل استثماراتها، غير أنها لم تستغن عنها بشكل كلي.

كنا قد أشرنا سابقا أن الأرقام الرسمية تشير إلى ما يربو عن 700 مليار دولار أمريكي قيمة الاستثمارات العمومية الممولة من طرف ميزانية الدولة في الفترة الممتدة بين 2000 و 2020 (حسب معطيات المديرية العامة للميزانية)، أما إجمالي الاستثمار الممول بصيغة الشراكة بين القطاع العام والخاص في نفس الفترة فيقدر بـ: 9,186 مليار دولار أمريكي ولا يمثل سوى 1,25% من إجمالي الاستثمارات الكلية.

إن هيكل الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر يبين توجها واضحا نحو القطاعات والمشاريع ذات العائد المضمون والتي تقل فيها نسبة المخاطر، ونخص بالذكر هنا قطاع الطاقة. و يشير التقرير الخاص بالبنك الدولي أن ما يضاهي 60% من مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص عبر العالم يستأثر بها قطاع الطاقة (The world bank، 2020، صفحة 39) خاصة المتجددة وبنسبة تفوق 67 % كنسبة عالمية، بينما تتركز في الجزائر في قطاع الغاز الطبيعي ومحطات توليد الكهرباء بعيدا عن الطاقات المتجددة والتي تملك فيها الجزائر إمكانات معتبرة.

2. فرص الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية الرائدة.

إن البحث عن مصادر تمويل إضافية لسد هذه الفجوة التمويلية، أصبح أكثر من ضرورة، وهنا تبرز الشراكة مع القطاع الخاص أقرب الحلول وأنجعها عن طريق تعبئة فوائضه و إدماجه في عملية إنجاز وإدارة مشاريع البنية التحتية ذات التكلفة المرتفعة ولفترات طويلة الأجل، والرفع من جودتها، حيث تصنف الجزائر في المرتبة 96 عالميا ضمن مؤشر الخدمات اللوجستية الصادر عن مجموعة البنك الدولي لسنة 2018 (بدوي و اسماعيل، 2020، صفحة 9)، وهذا التصنيف يعكس جليا عجز السلطات المحلية ضمان بنية تنافسية وجذابة نتيجة نقص الفعالية والجودة (إنجاز وإدارة)، هذه النقائص يمكن استدراكها من خلال آلية الشراكة بين القطاع العام والخاص، للرفع من مستويات الجودة والتقليل من التكاليف ومدة الإنجاز وإدخال طرق إدارة حديثة يوفرها الشريك الخاص والتي تعد السبيل الوحيد لضمان الربحية والعائد المرتفع، إلى جانب ذلك لا يمكن إهمال الخدمات العمومية التي يقدمها المرفق العام، إذ أصبح إسناد هذه الوظيفة إلى الشريك الخاص ذو التجربة والتكنولوجيا والإمكانات المادية والبشرية اللازمة لضمان النجاعة المطلوبة شائعا في العقود الأخيرة، مع اكتفاء الدولة بدور المراقبة والمرافقة.

نقوم في هذا المحور بتبيان أهم الفرص المتاحة لتفعيل آلية الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر قياسا بتجارب دولية رائدة، ولهذا ارتأينا الاستشهاد في كل مرة بمشاريع مماثلة من حيث الأهداف ونوعية المشروع/ الخدمة عبر العالم بما نعتبره دعما لهذا الطرح، وبهذا نقوم بتقسيم بحثنا على مختلف القطاعات المتجانسة بداية بقطاعات الطاقة، النقل، شبكة المياه والصرف الصحي، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، النفايات المنزلية والحضرية.

جدول رقم (02): التوزيع القطاعي لمشاريع الشراكة بين القطاع والخاص خلال الفترة 1990-2020.

القطاع	عدد المشاريع	قيمة المشاريع (مليار دولار)	النسبة لإجمالي المشاريع
الطاقة والكهرباء	3889	954.532	% 48
الغاز الطبيعي	374	90.307	% 4.55
الاتصالات	525	119.3	% 6.00
المياه والصرف الصحي	1117	92.537	% 4.66
المطارات	188	113.970	% 5.74
الطرق	1208	365.63	% 18.40
الموانئ	477	91.666	% 4.61
سكك الحديد	147	131.9	% 6.64
النفايات الصلبة	48	7.045	% 0.36
أخرى	343	21.426	% 1.04
المجموع	8316	1988.313	% 100

المصدر: (البنك الدولي متاحة على الموقع http://ppi.visualization.org)

من الجدول السابق قدمنا تطور مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص عبر العالم في العقدين الأخيرين حتى يمكننا بناء نظرة مقارنة بين الوضع المحلي والدولي، إذ يتضح لنا أن الشراكة بين القطاع العام

والخاص قابلة للتجسيد في كل القطاعات ودون استثناء تقريبا، خاصة تلك القطاعات ذات الربحية والعائد المرتفع كمشاريع الكهرباء والطاقة والبنية التحتية والاتصالات والتي تعد مجالا جذابا لرأس المال الخاص الباحث دوما عن النمو والربحية العالية.

2.1. قطاع الطاقة.

يحوز قطاع الطاقة على نسبة كبيرة من قيمة الاستثمارات الدولية بمعدلات تتجاوز 50% (The worldbank, 2017, p. iii) أما الهيكل العام لتمويل مشاريع الطاقة عبر العالم فتغلب عليه الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتقدر هذه النسبة بـ: 57% ، بينما تقدر نسبة المشاريع الممولة من الميزانية العامة للدول بـ: 22% ، ثم يأتي القطاع الخاص بنسبة 21% (The worldbank، 2017، صفحة 29)، بصفة عامة، 84% من الاستثمارات عبر العالم وفق صيغة الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال الطاقة موجهة أساسا لتوليد الكهرباء، و14% منها لمشاريع نقل الطاقة، و2% لدعم شبكات التوزيع (The worldbank، 2017، صفحة 31).

شكل رقم (04): هيكل الاستثمارات الدولية في قطاع الطاقة.

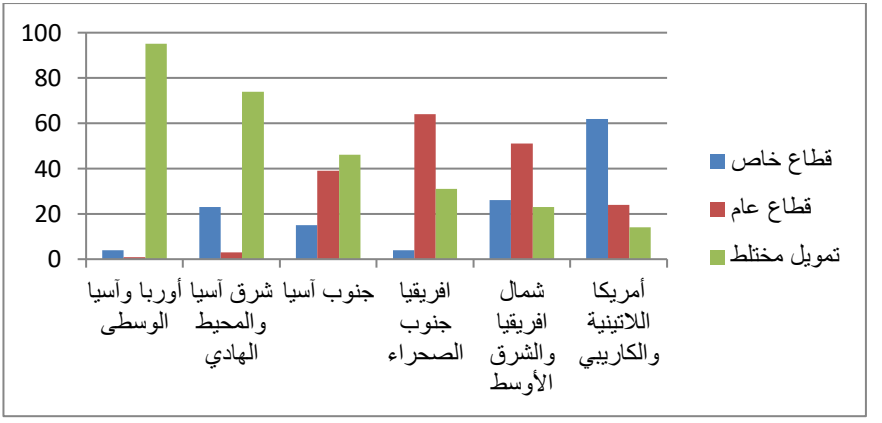

المصدر: (Theworl bank SPI & PPIdatabases)

في النصف الأول من عام 2020استقطب قطاع الطاقة 29.8 مليار دولار امريكي عبر 145 مشروع بصيغة الشراكة بين القطاع العام والخاص، بعدما كان قد سجل 39.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019، استأثر قطاع الكهرباء بقيمة 22.9 مليار دولار أمريكي(76%)، وقطاع الغاز الطبيعي حاز على 6.9 مليار دولار أمريكي(The world bank, 2020, p. 16) .

2.1.1. الكهرباء.

تتربع مشاريع توليد وتوزيع الكهرباء على الإستثمار الدولي وفق آلية الشراكة مع القطاع الخاص، وبصفة عامة نجد أن 84% من الإستثمارات الدولية وفق صيغة الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال الطاقة الكهربائية موجهة أساسا إلى توليد الكهرباء، و14% منها لمشاريع نقل الكهرباء، و2% لدعم مشاريع شبكات

النقل والتوزيع (The worldbank، 2017، صفحة 31)، وفي عام 2020 استقطب قطاع الكهرباء 23 مليار دولار أمريكي عبر 129 مشروع عبر العالم وفق آلية الشراكة بين القطاع العام والخاص، بينما كان في حدود 40.1 مليار دولار في سنة 2019 بـ: 169 مشروع، و32.8 مليار دولا عام 2018، هذه القيمة كانت مدفوعة بمشاريع عملاقة في دول عدة على رأسها الصين والبرازيل ودول جنوب آسيا، كما نجد أن 117 مشروع من إأصل 129 تستخدم تقنيات الطاقة المتجددة بنسبة عامة تقدر بـ: 91% (محافظة على المعدل العام في 05 سنوات الأخيرة وهو 90%)، هذا من حيث العدد، أما من حيث حجم الإنتاج فإن 62% من الإنتاج الدولي عام 2020 يعتمد على الطاقة المتجددة.

أما في الجزائر وفي صورة مقارنة فقد عرف قطاع الطاقة تجسيد سبعة (07) مشاريع وفق هذه الآلية في العقدين الأخيرين بتكلفة إجمالية قدرها 5.962 مليار دولار أمريكي (البنك الدولي متاحة على الموقع http://ppi.visualization.org)، منها 2.492 مليار دولار أمريكي لمشاريع الطاقة الكهربائية، و3.470 مليار دولار أمريكي لمد انابيب الغاز الطبيعي باتجاه أوربا في مشروعين رئيسيين (Meghreb Pipeline & Medgas Pipeline). إن التوسع الكبير في إنتاج الكهرباء خاصة في العقدين الأخيرين بما يقارب الضعف اقتضى زيادة محطات الإنتاج عبر مختلف مناطق التراب الوطني، حيث نلاحظ دخول تسعة (09) محطات جديدة حيز الخدمة سنة 2017 بطاقة إنتاج قدرها 834 ميغاواط، وستة (06) محطات عام 2018 بطاقة انتاجية قدرها 25 ميغاواط، لتبقى 23 محطة أخرى قيد الإنجاز بطاقة إجمالية 9.992 ميغاواط (Ministère Algérien de l'énergie, 2019, p. 31)

إن الوصول إلى مستوى إنتاج يضمن متطلبات التنمية المحلية يقتضي توفير التمويل اللازم في قطاع يعتبر ذو تكلفة عالية واعتماده على تكنولوجيا متطورة مع إمكانيات واسعة لإدماج تقنيات الطاقة المتجددة خاصة الشمسية منها. ولتجسيد مخططات البناء تحملت الدولة الجزائرية عبر وكيلها الحصري مجمع سونلغاز معظم هذه المشاريع وتكاليفها، كما ننوه هنا إلى مشاركة بعض الشركات الخاصة في تجسيد بعض المشاريع وتمويلها في إطار الشراكة والتي نستعرضها في الجدول الموالي، حيث نلاحظ أن المشاريع المنجزة في إطار عقود الشراكة مع القطاع الخاص تساهم بنسبة غنتاج قدرها 41.59 % من إجمالي الإنتاج الوطني للكهرباء وهو رقم معتبر يساهم في تشجيع الاستثمار وفق هذه الآلية ودعم القدرات الإنتاجية من الكهرباء بما يوفر على الدولة تكاليف باهضة ويسمح بنقل التكنولوجيا الحديثة في واحد من أكثر المجالات تطورا وتسارعا.

جدول رقم (03): مساهمة القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء في الجزائر.

المتعامل	الطاقة الانتاجية (جيقاواط)	النسبة لإنتاج الكاي	ملاحظات
مجمع سونلغاز(SPE)	36.600	47.71	
SKTM	1.700	2.21	PPP
KAHRAMA	2.500	3.25	PPP
SK Hadjrat Ennous	7.400	9.64	PPP
SK Hadjrat	6.900	8.99	PPP
Edraouche	5.600	7.3	PPP
SK Skikda	6.400	8.34	PPP

Sk Targa SK Berouaghia	3.000	3.91	PPP
Spp 1 hassi Ermel	1.100	1.43	PPP
Unités SONATRACH	5.400	7.04	
المجموع	76.600	100	

المصدر: (Ministère Algérien de l'énergie، 2019)

وبمقارنة بسيطة مع الجار المغرب، نجد أن هذا الأخير حقق انجازات مهمة في مجال توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية واستقطب استثمارات دولية هامة في هذا المجال خاصة عن طريق آلية الشراكة بين القطاع الحكومي والشركاء الأجانب، فقد تبنت المغرب عام 2009 ما يسمى بالاستراتيجية الوطنية للطاقة (NES) مستهدفة تطوير مشاريع إنتاج الطاقة خاصة تلك التي تعتمد الطاقات المتجددة، ووضعت برنامجا طموحا أعطى ثماره تباعا، وأصبحت المغرب منذ عام 2012 سادس دولة استقطابا للاستثمار الدولي في الطاقات المتجددة، وفي الفترة 2012-2014 جمعت ما قيمته ستة (06) مليارات دولار عبر آلية الشراكة مع القطاع الخاص الأجنبي وهو ما يمثل 5.6% من الاستثمار العالمي (Somma & Robino, 2016, p. 7)، وفي عام 2020 استقطب المغرب 800 مليون دولار كاستثمار في الطاقة الشمسية في إطار الشراكة بين القطاع الملكي المغربي والشراكاء الخواص الأجانب وفق ما جاء به تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2020 (The world bank، 2020، صفحة 13).

جدول رقم (04): الشراكة بين القطاع العام والخاص في توليد الكهرباء (مقارنة بين الجزائر والمغرب).

البلد	عدد المشاريع	قيمة الاستثمارات (مليار دولار أمريكي)
الجزائر	05 مشاريع	2.492 مليار دولار أمريكي
المغرب	22 مشروع	16.755 مليار دولار أمريكي

المصدر: (البنك الدولي متاحة على الموقع http://ppi.visualization.org)

من الجدول يتضح لنا استقطاب المغرب لـ: 22 مشروعا خلال الفترة 1990-2020 باستثمار قدره 16.755 مليار دولار وفق آلية الشراكة بين القطاع العام والخاص، أما خلال السنوات الخمس الأخيرة (2015-2020) فقد تم تجسيد 08 مشاريع بقيمة 3.446 مليار دولار أمريكي في حين كان نصيب الجزائر 5 مشاريع بقيمة 2.492 مليار دولار أمريكي وكلها مشاريع تعود لفترة ما قبل 2012.

هذه المقارنة بين الجزائر والمغرب تعطينا نظرة واضحة حول الاختلاف بين إستراتيجية الاستثمار المعتمدة في مجال الطاقة وخاصة إنتاج الكهرباء في البلدين، حيث اعتمدت الجزائر على شركة سونلغاز العامة في تطوير هيكل الإنتاج المحلي، فيما توجهت المغرب إلى تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص والأجنبي، وساعدها في ذلك الفراغ الذي تركته الجزائر التي كان بإمكانها تصدر المشهد العالمي في إنتاج الكهرباء عن طريق استغلال إمكاناتها من الطاقة الشمسية ذات المردودية العالية والتكاليف المنخفضة والتحول إلى أكبر مصدر للطاقة الكهربائية في العالم.

2. 1. 2. الغاز الطبيعي.

تحتل مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال نقل وتوزيع الغاز الطبيعي مكانة هامة عبر العالم، حيث تشير إحصائيات البنك الدولي أنه خلال الفترة 2000-2020 تم تسجيل 281 مشروع في 28 دولة بقيمة إجمالية قدرها 63.20 مليار دولار، وحصلت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي على حصة الأسد بـ: 51% من هذه المشاريع، أما محليا فلم تكن الجزائر غائبة عن هذه الأرقام، حيث كان قطاع الغاز الطبيعي يمثل أكبر نسبة من الاستثمارات المحققة بصيغة الشراكة مع القطاع الخاص من خلال تجسيد مشروعين عملاقين بقيمة 3.47 مليار دولار أمريكي كما يفصلهما الجدول الموالي:

جدول رقم (05): مشاريع نقل الغاز الطبيعي بصيغة الشراكة مع القطاع الخاص.

Projects	Investments	Partners
Maghreb Gas Pipeline	2.3 Billion $	Gas Natural / Spain
Med Gas Pipeline	1.17 Billion $	CEPSA / Spain & IBERDROLA /Spain

المصدر: (البنك الدولي متاحة على الموقع http://ppi.visualization.org)

تشكل قيمة المشروعين 72% من قيمة الاستثمارات في قطاع الغاز الطبيعي في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط المقدرة بـ: 4.816 مليار دولار على مدار ثلاثة عقود الماضية (06 مشاريع)، وهذا يعكس القدرات العالية للإنتاج والتصدير للجزائر ومكانتها الهامة في السوق العالمية للغاز، والتي تعتبر أول مورد للغاز الطبيعي لمنطقة البحر المتوسط وجوب أوربا.

إن هذا النوع من المشاريع عالي التكلفة ويتطلب تقنيات متطورة، ولهذا تسعى الدول المصدرة للغاز الطبيعي إلى إبرام عقود شراكة مع الشركاء ذوي التجربة والخبرة والتقنيات اللازمة درءا للمخاطر. وتحاول الجزائر وشركة سوناطراك البحث عن شركاء دوليين لمد أنابيب الغاز الطبيعي خاصة في حوض البحر المتوسط لضمان أكبر حصة ممكنة في السوق وبأقل التكاليف عن طريق تقاسمها وتحويلها إلى الشريك الخاص الأجنبي خاصة في ظل منافسة دولية من بعض المتعاملين في دول الخليج وروسيا الساعية لاكتساح السوق الأوربية عبر ممثلها Gazprom. وفي هذا التوجه نجد عدة تجارب دولية لاستغلال عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال مد أنابيب الغاز الطبيعي داخل الأقاليم ولربط مصادر الإنتاج بالأسواق الدولية.

2. 2. قطاع النقل.

يحوز هذا القطاع على نسبة عالية من المشاريع في صيغة الشراكة بين القطاع العام والخاص عبر العالم متقدما على قطاع الطاقة، ونظرا للدور البالغ الذي يلعبه في تطوير وتجهيز البنية التحتية العصب الرئيس للتنمية من خلال خلق مناخ أعمال جذاب وملائم للاستثمار. ويصنف ضمنه حسب تقارير البنك الدولي كلا من مشاريع الطرقات والمنشآت القاعدية والفنية والسكك الحديدية (قطارات، ترامواي، ميترو الأنفاق) والموانئ والمطارات.

جدول رقم (06): نسبة قطاع النقل من مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص بين 2010-2020.

السنة	قيمة PPP الدولية (مليار دولار)	قطاع النقل (مليار دولار)	نسبة قطاع النقل (%)
2011	137	43.6	%32
2012	173	67.2	%39
2013	98.8	40	%40.5
2014	102.5	50.2	%49
2015	120	73.3	%61
2016	75.75	23.1	%30.5
2017	91.6	34.8	%38
2018	98.25	56	%57
2019	97.6	47.8	%49
2020	42.86	10.5	%24.5
المجموع	1.037	446.5	%44.65

المصدر: (البنك الدولي متاحة على الموقع http://ppi.visualization.org)

من الجدول أعلاه تتجلى لنا أهمية مشاريع النقل إلى مجموع الاستثمارات الدولية وفق صيغة الشراكة بين القطاع العام والخاص، حيث بلغ المعدل العام في العشرة سنوات الأخيرة 45 % بعد أن جمعت أزيد من 446.5 مليار دولار أمريكي. أما في الجزائر فتبقى الأرقام ضعيفة تعكس عزوف السلطات الجزائرية عن تمويل البنية التحتية والمنشآت القاعدية وفق صيغة الشراكة بالرغم من فاعليتها ونجاعتها ، حيث جسدت عديد الدول مشاريعها الإستراتيجية عن طريق هذه الصيغة ، وفي الجدول الموالي بعض المعطيات عن مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص في مجال النقل الجزائر. ونلاحظ من خلاله ضعف المشاريع المجسدة في إطار عقود الشراكة مع القطاع الخاص ، حيث لم تسجل الجزائر أي مشروع لشق الطرقات وبناء المنشآت الفنية الملحقة بها من جسور وأنفاق رغم العدد الهائل من الفرص والمشاريع التي عرفتها البلاد والقابلة للتجسيد عن طريق آلية الشراكة مع القطاع الخاص، ولعل أبرز هذه المشاريع نجد الطريق السيار شرق غرب، منافذ الطريق السيار شرق غرب (منفذ جيجل، منفذ بجاية، ...).

جدول رقم (07): مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص في الجزائر في مجال النقل.

	عدد المشاريع	القيمة (مليون دولار)	تسمية المشاريع	السنة
سكك الحديد	01	181	ميترو الأنفاق – الجزائر العاصمة	**2007**
الموانئ	03 + 01	108	ميناء الجزائر العاصمة للحاويات	**2009**
		17	ميناء بجاية	**2005**
		/	ميناء جن جن - جيجل	**2009**
المطارات	01	/	مطار هواري بومدين – الجزائر العاصمة	**2006**
الطرقات	/	/	/	/
المجموع	**01+05**			

المصدر: (البنك الدولي متاحة على الموقع http://ppi.visualization.org)

بالرغم من هذه الوضعية، يبقى المجال واسع أمام الجزائر لاستدراك الوضع وتفعيل آلية الشراكة مع القطاع الخاص من خلال استهداف مشاريع ذات مردودية عالية وأهمية للإقتصاد الوطني، فنجد على سبيل المثال لا الحصر مشاريع استكمال مرافق الطريق السيار شرق غرب وصيانته مقابل استغلال محطات الخدمات والوقود وتجهيزه بنقاط الدفع على مستوى المحاور الكبرى. أما مشاريع الترامواي وميترو الأنفاق لمدينة الجزائر فتعد عبرة وجب استيعابها وتوظيفها لإطلاق مشاريع مشابهة قيد الدراسة وفق صيغة الشراكة مع القطاع الخاص، خاصة إذا علمنا أن عديد المشاريع لا تزال قيد التجميد بسبب غياب التمويل الكافي لإطلاقها، مثل مشروع ميترو وهران، ترامواي عنابة.... وغيرها من المشاريع الكبرى.

2. 3. شبكات المياه والصرف الصحي.

تشير تقارير البنك الدولي إلى استقرار قيمة الاستثمارات المجسدة في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص الموجهة لتحسين وتطوير شبكة المياه الشروب (بناء السدود والتحويلات المرتبطة بها، أنجاز محطات تحلية المياه، مد قنوات السقي الزراعي)، إلى جانب شبكات الصرف الصحي، ويقدر هذا المعدل بأربع مليارات دولار أمريكي كمتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة وبمعدل 45 إلى 55 مشروعا سنويا عبر العالم، والجدول الموالي يبين هذا التوزيع خلال الثلاث السنوات الأخيرة.

جدول رقم (08): الشراكة مع القطاع الخاص في قطاع المياه والصرف الصحي عبر العالم(2018-2020).

السنة	قيمة المشاريع (مليار دولار أمريكي)	عدد المشاريع	أهم الدول المستقطبة
2020	- 4 مليار دولار أمريكي. - 22 مليار دولار كاستثمار في شبكة المياه الشروب. - 1.8 مليار دولار في شبكات التطهير والمعالجة.	46	الصين، البرازيل، المكسيك أوزباكستان، ساحل العاج.
2019	4 مليار دولار	51	الصين، البرازيل، فيتنام، اندونيسيا، بنغلاديش.
2018	3.87 مليار دولار أمريكي.	53	الصين، البرازيل، إندونيسيا.

المصدر: (البنك الدولي متاحة على الموقع http://ppi.visualization.org)

بالعودة إلى الجزائر، نجدها قد لجأت إلى صيغة الشراكة مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي لإبرام عقود عدة بلغت 14 مشروعا في العقدين الأخيرين بقيمة إجمالية تفوق 2.5 مليار دولار أمريكي(نذكر بعدم توفر قيمة بعض المشاريع، وبهذا فقد اعتمدنا على قيم تقريبية مقارنة بمشاريع مماثلة)، شملت هذه العقود مجالات تحلية مياه البحر، تسيير شبكات المياه والتطهير في المدن الكبرى، وقدمت هذه الصيغة حلولا كبيرة للجزائر في سبيل تحقيق الأمن المائي في السنوات الماضية، وذلك من خلال تحسين عمل منظومة تسيير شبكة المياه في عدة مدن وساهمت في تطوير البنية الأساسية من خلال إنشاء عدة وحدات لتحلية مياه البحر والتي ساهمت في زيادة الإمدادات من مياه الشرب للساكنة. والجدول الموالي يبين هذه المشاريع.

جدول رقم (09): الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال المياه والصرف الصحي في الجزائر.

N°	Projects	Investments (US million)	Sponsors	Year
1	Aguas de Skikda SpA	110	Abengoa (26% / Spain),	**2005**
2	Annaba and El Tarf Management Contract	/	Gelsenwasser (100% / Germany)	**2007**
3	Beni Saf Water Company SpA	180	Abengoa (26% / Spain)	**2005**
4	Fouka Desalination Plant	180	Acciona (26% / Spain),	**2008**
5	Hamma Water Desalination SpA	240	General Electric Capital (70% / United States)	**2005**
6	Magtaa Desalination Plant	468	Hyflux (Not Available / 47% / Singapore)	**2009**
7	Magtaa Desalination Plant		Hyflux (Not Available / 47% / Singapore)	**2011**
8	Mostaganem Desalination Plant	250	Fomento de Construcciones y Contratas SA (FCC) (26% / Spain)	**2008**
9	Oran Management Contract		SUEZ (29% / France)	**2007**
10	Societe des Eaux d'Assainissement d'Alger (SEAAL)	/	SUEZ (100% / France)"	**2005**
11	Societe des Eaux d'Assainissement d'Alger (SEAAL) second contrat	/	SUEZ (100% / France)"	**2011**
12	Societe des Eaux et de l'Assainissement de Constantine	/	Societe des Eaux de Marseille (100% / France)	**2008**
13	Souk Tleta Desalination Plant	213	Malakoff Bhd (41% / Malaysia)	**2008**
14	Tenes Lilmiyah Desalination Plant	231	Abengoa (Not Available / 51% / Spain)	**2008**

المصدر: (البنك الدولي متاحة على الموقع http://ppi.visualization.org)

وتسعى الجزائر لإنجاز 20 محطة على مستوى 14 ولاية ساحلية على المدر المتوسط وإلى غاية 2030، بما يمكن من تزويد المناطق الداخلية على امتداد 150 كم في اتجاه الهضاب العليا، وهذا اعتمادا على قدرات الشركاء الخواص وعلى رأسهم شركتي سوناطراك وكوسيدار للقنوات (الإذاعة الوطنية الجزائرية ، الموقع الرسمي: www.radioalgerie.dz، 2021)، كما أن إنجاز مثل هذه المشاريع يتطلب تعبئة موارد مالية ضخمة وهذا تبعا للطاقة الإنتاجية للمنشأة والتكنولوجيا المستعملة في تحلية المياه، وكذا نوع الطاقة المستخدمة لتسيير المنشأة، ومنه فإن التحديد الدقيق لتكلفة هذه المحطات يبقى صعبا للغاية، كما لا ينبغي إهمال تكاليف صيانة هذه المنشآت والتي تعتبر مرتفعة نسبيا وتمتد طيلة فترة حياة المنشأة. وبناء على ما تقدم فإننا نرى أنه من الأفضل اللجوء إلى صيغة الشراكة مع القطاع الخاص لإنجاز مثل هذه المشاريع، وفي ذلك نقل وتطوير للتكنولوجيا الحديثة، وتخفيف لأعباء الإنجاز والصيانة والتسيير التي يتحملها الشريك الخاص، إلى جانب نقل مخاطر الاستثمار للطرف الآخر.

2. 4. تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

يقصد بهذا المفهوم مجموع التقنيات والوسائل والتجهيزات والتطبيقات والتي تتطلبها التكنولوجيا الحديثة لمعالجة وإيصال وإدارة المعلومات (حداد، 2021)، وتنطوي تحتها تقنيات الإعلام الآلي ووسائله ومختلف شبكات الإتصال كالأنترنيت والهاتف النقال والثابت والبث السمعي البصري وكل أشكال البث الرقمي

، وبهذا يكون هذا المجال أكثر نموا وتجددا ما يجعله عصيا على الدول والحكومات التي غالبا ما تفتقد الإمكانات المالية والتقنية والتكنولوجية لمواكبة التقدم الهائل في هذا المجال، ولهذا أصبح من الضروري الإعتماد على الشريك المتخصص في نقل التكنولوجيا بأقل تكلفة ومخاطرة(Ghosh, 2011) .

تشير المعطيات الدولية إلى توجه جماعي نحو اعتماد آلية الشراكة مع القطاع الخاص لتجسيد الإستثمارات في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال (ICT) عبر العالم، ويتربع هذا القطاع على أكبر معدلات الاستثمار المجسدة خلال العقدين الأخيرين في في شرق أسيا والمحيط الهادي (EAP)، أمريكا اللاتينية والكاريبي (LAC)، ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء (SSA)، وهذا دليل على اعتماد الدول خاصة النامية منها على عقود الشراكة مع القطاع الخاص وسيلة لتنمية قطاع المعلومات وتكنولوجيا الإتصالات إدراكا منها أن لا سبيل للرقي والتطور دون الإلتحاق بركب التكنولوجيا والرقمنة.

وتبقى نسبة الإستثمارات وفق صيغة الشراكة في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال في الجزائر متواضعة جدا حيث لا تتعدى 833.5 مليون دولار أمريكي(مشروعين اثنين) وتعادل 8.78 % من إجمالي ما تم تسجيله في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط بمجموع 9.489 مليار دولار أمريكي عبر 33 مشروع بين عامي 1990 و2020، كل ذلك انعكس سلبا على القطاع في الجزائر الذي يعرف تأخرا كبيرا مقارنة بالدول المجاورة وحتى الإفريقية وما له من انعكاسات مباشرة على الحياة الاقتصادية والإجتماعية والعلمية والثقافية.

2. 5. تسيير النفايات الصلبة (MSW).

إن التطور الكبير الذي عرفته المراكز الحضرية وزيادة اكتظاظ التجمعات السكانية خلق مشاكل جمة في تسيير مخلفاتها وأنواع النفايات التي أصبحت وبالا على الصحة والبيئة العامة، وتتعدد مصادر هذه النفايات بن الأفراد والشركات الصناعية والتجارية، الزراعية، مؤسسات البناء، التعدين، الطاقة والمناجم (Weber, Stand-bisang, & Alfen, 2016, p. 167)، كما أن تحديات التنمية المستدامة تستوجب التحكم في إدارة وتسيير النفايات الصلبة على قدر من كبير لضمان استغلال أمثل للثروات وحماية للبيئة عبر معالجتها تقنيا في منشآت متخصصة ورسكلتها. وللمضي في هذا الإتجاه وجب تشجيع الاستثمار في هذا المجال والعمل على دعمه علميا وتقنيا.

وتجمع التقارير الواردة عن المؤسسات الدولية على ضرورة إشراك القطاع الخاص من خلال تفعيل عقود الشراكة عام/خاص خاصة على المستوى المحلي بما يسمح بزيادة عدد المنشآت والشركات المتخصصة في جمع وتدوير النفايات، وبذلك تبر أهمية مساهمة الخواص في تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال إنشاء مناصب شغل وزيادة الثروة المحلية وحماية البيئة واقتصاد الثروات المتاحة بتكاليف أقل، ومن جهة أخرى إتاحة الفرصة أمام الهيئات الحكومية للتفرغ لمشاكل أكثر تعقيدا. تشير إحصائيات البنك الدولي أن معدل الاستثمارات الدولية السنوية في قطاع النفايات الصلبة عبر العالم مستقر في حدود 4.5 مليار دولار أمريكي ما بين سنوات 2016 و2020، وفي سنة 2020 تم إضافة حوالي 733 ألف طن من النفايات الصلبة المعالجة في مختلف مشاريع الشراكة في الدول النامية (The world bank، 2020، صفحة 20)، خلال نفس الفترة لم تسجل الجزائر سوى مشروعين اثنين بقيمة 22 مليون دولار أمريكي (جدول مرفق)، في وقت

عرفت فيه مختلف المدن مشاكل كبيرة في تسيير النفايات وارتفاع فاحش في معدلات التلوث في ظل عجز البلديات ماديا وبشريا، قابله فشل السياسة المتبعة في معالجة النفايات الصلبة عبر مراكز الردم التقني (CET وهي مراكز مخصصة لجمع ومعالجة النفايات الحضرية) والتي لا تستجيب للمعايير المطلوبة إضافة إلى تخبطها في مشاكل تقنية وإدارية أدت إلى غلق الكثير منها.

II. نتائج الدراسة.

تبرز نتائج الدراسة أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية عبر العالم، وهذا ما لمسناه من خلال الأرقام والإحصائيات المستقاة من مختلف الدول والأقاليم خاصة الناشئة منها، والتي عرفت تطورا في الاعتماد على هذه الآلية وزيادة معدلات إدماج هذا القطاع في العملية التنموية، وما يتبع ذلك من تعبئة موارد مالية هامة، ونقل لمخاطر الاستثمار إلى الشريك الخاص الذي يتمتع بالملاءة الجيدة والخبرة والتقنية اللازمة لتحقيق النجاعة والفعالية. فآلية الشراكة بين القطاع العام والخاص لا توفر حلولا ظرفية فقط، كسد الفجوة التمويلية وضمان استمرار الخدمة العمومية، وإنما تتخطى ذلك إلى كونها إستراتيجية قائمة بذاتها ذات أهداف طويلة المدى تمتد لعقود بما يضمن التنمية المستدامة.

وبناءا على ابراز هذه الآلية في الجزائر يمكن القول أنها متواضعة مقارنة بالحركية الدولية والإقليمية القائمة على توسيع الشراكة بين القطاع العام والخاص في كثير من المجالات، لكنها تملك فرصا كبيرة لتجسيدها تسمح لها بتخفيف من العبء على الموازنة العامة، ودعم سياسة التنويع الاقتصادي من خلال زيادة معدل إدماج رأس المال الخاص في الاقتصاد الوطني، وهو ما يثبت صحة فرضية الدراسة.

ولتثمين هذه الصيغة محليا وجب ما يلي:

- ✓ العمل على دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص مع التركيز على القطاعات ذات المردودية والعائد المرتفع كالطاقة والنقل والبنية التحتية، كونها أكثر جاذبية للشريك الخاص.
- ✓ تركيز وتوجيه الشراكة مع القطاع الخاص في قطاع الطاقات المتجددة خاصة الشمسية، وهذا بالنظر للفرص الاستثمارية الهائلة التي تزخر بها الجزائر بما يجعلها مركزا عالميا للطاقة.
- ✓ الإسراع في وضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تضبط الشراكة بين القطاع العام والخاص بشفافية ووضوح ويعطي أكثر ضمانات للشريك الخاص في الولوج لمثل هذه المشاريع.
- ✓ العمل على رفع معدلات إدماج الاستثمار الخاص في العملية التنموية بما يضمن تخفيض التكاليف والمخاطر والضغوط على الموازنة العامة للدولة قياسا على بعض التجارب الدولية والاقليمية.

III. قائمة المصادر والمراجع.

-Asian Developing Bank., *Public-Private Partnership2011*.

- Bessahli, A. (2020, 8 03). *Investissement publique en Algérie: héritages, perspectives et réformes (analyse)*. Consulté le 10, 29, 2021, sur www.algerie360.com.

- Caselli, S., Corbeta, G., & Vecchi, V, *Public Private Partnerships for Infrastructure and Business Development ; Principles, Practices, and Perspectives;* (Vol. 1st edition). PALGRAVE MACMILLAN , (2015).

- Ghosh, A. (2011). *Devlopment of ICT infrastructure through public private partnership. Availble on:*Récupéré sur researchgate.net: researchgate.net/publication/340490683. *2011*
- Grimesey, D, & K.Lewis, M. *Public Private Partnership, The Worldwide Revolution in Infrastructure Provision and Projects Finance.* Northanption, Massachusetts, USA : Edward Elgar, (2019)
Maatalla., *Les Partenariats Public-Privé: Fondement théorique et analyse économique*, (2021), Récupéré sur https://www.researchgate.net/publication/317225986.
- Ministère Algérien de l'énergie, Bilan de réalisation du sécteurs de l'énergie année 2018, (2019), p 31
- Somma, E., & Robino, Public Private Participation in energy infrastructure in middle east & North African countries : The role of institutions for renewable energy sources difusions. *International Journal of Energy Economics & Policy* , A. (2016), p 7.
- The wold bank, *Procuring Infrastructure Public-Private Partnerships Report 2018, p13.*
- The world bank, *Private participation in infrastructure (PPP), annual report 2020.*
-The world bank, *Public Private Partnership, Reference Guide, Version 3, 2017*
- The worldbank, *Who sponsors infrastructure projects ? Disentangling public and private contributions, PPIAF, report2017.*
- Theworl bank SPI & PPIdatabases. (s.d.).
- Weber, B., Stand-bisang, M., & Alfen, H.W, *infrastructure as an asset class, investment strategy, projects finance and PPP* (Vol. 2and edition). WILEY Finance Serie, 2016
- الإذاعة الوطنية الجزائرية ، الموقع الرسمي : www.radioalgerie.dz. (2021, 07 29)
- البنك الدولي متاحة على الموقع: http://ppi.visualization.org. *http://ppi.visualization.org*
- المديرية العامة للميزانية: متاحة على الموقع: http://mfdgb.gouv.dz. (s.d.)
- بدوي أ .أ & .,اسماعيل ,ط .ع، *أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول العربية، صندوق النقد العربي، تقرير ديسمبر 2020.*
- بنكوس م &، ذوادي براهيم، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كآلية لتمويل مشاريع البنى التحتية في الجزائر .*مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 4، العدد 2، أكتوبر* 62-51 ,*2020.*
- عرفي م (2020) ، - *الاستثمارات العمومية، التنافسية والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر (غير منشورة)، 2020.*